



UN LIBRARY

DEC 1 1977

UN/SA COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/32/165/Add.1

29 November 1977

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٥ من جدول الأعمال

تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الحكومات

٢	 بلغاريا
٣	 جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
٥	 الفلبين
١٦	 كندا
١٦	 الكويت

الردود الواردة من الحكومات

بلغاریا

[الأصل : بالروسيــــــــــــة]

[١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧]

ان حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية ، اذ تعمل بالتزام تام بالاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي الذي اقرته الجمعية العامة للامم المتحدة في عام ١٩٧٠ ، تنتهج باستمرار سياسة تسهم في تعزيز عملية الانفراج الدولي وتوسيع نطاقها وتعميقها ، واقامة سلم وامن متينين في أوروبا والمناطق الاخرى في العالم . وتسعى جمهورية بلغاريا الشعبية ، بما تقوم به من نشاط ايجابي في سياستها الخارجية في منطقة البلقان ، الى تعزيز تنمية علاقات حسن الجوار والسلم مع البلدان الأخرى في هذه المنطقة .

وتأتي مناقشة مسألة تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة في وقت يتميز بوجود اكبر قدر من التأكيد على اتجاه الانفراج كعامل سائد فـي العلاقات الدولية . والمطلوب من الاجتماع المقبل في بلغراد لممثلي الدول الأطراف في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، ان يساهم هو ايضا في تحقيق هذا الهدف .

غير انه في الوقت نفسه نشطت القوى التي تحاول اقامة كل العراقيل الممكنة في طريق الانفراج ، وتقويض وايقاف سير التغيرات الايجابية الحاصلة في الحياة الدولية . واشتدت محاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجج مستمدة من دور صناعة أسلحة " الحرب الباردة " . ولهذا تعتقد جمهورية بلغاريا الشعبية ان البحث المقبل للمسألة المتعلقة باعلان عام ١٩٧٠ يجب ان يتم بروح السعي الى التعزيز المطرد للعمل الموحد من قبل القوى الديمقراطية والتقدمية ، والتدعيم المطرد للاتجاهات الايجابية في العالم الحديث بهدف قهر مقاومة قوى الرجعية والنكوص .

وتتطلب تنمية العلاقات الدولية ، في المرحلة الراهنة ، ضرورة ايلاء الأولوية لمهمة استكمال الانفراج السياسي باتخاذ تدابير في المضمار العسكري . بيد انه تكشف في الآونة الاخيرة في عدد من البلدان اتجاهات مقلقة نحو القيام بأعمال من شأنها ان تزيد من قوة سباق التسلح . وتعتقد جمهورية بلغاريا الشعبية انه لا يجب ان يسمح للعالم بأن يجر الى جولة جديدة هي من أخطر جولات هذا السباق . وهي تعتقد ان الوقت قد حان لحل المشاكل المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح . ويمكن التوصل الى حلول لمشاكل نزع السلاح في مختلف المحافل التي تجرى فيها المفاوضات ذات الصلة ، شريطة ان تبدى الأطراف المتفاوضة حسن النية وان تلتزم بمبدأ عدم الاضرار بأمن جميع الأطراف .

وقد كانت الحكومة البلغارية ولا تزال حتى الآن تؤيد تماما المبادرات السوفياتية المهمة الرامية الى الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية ، وحظر استحداث وانتاج أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل وغيرها من الأسلحة . ويعد مشروع المعاهدة المقدم من البلد ان الاشتراكية

بشأن حظر الأسلحة الكيميائية أساسا سليما للتوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة . وما يعهد اسهاما جوهريا في تعزيز السلم الدولي والا من تنفيذ اقتراح بلدان حلف وارسو بأن تلتزم الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بأن لا تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية ضد بعضها البعض .

وتأمل جمهورية بلغاريا الشعبية ان تفضي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح الى خلق الظروف اللازمة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وان تكون بمثابة حافز لا حراز تقدم جدى في هذا الميدان ذي الأهمية غير العادية .

ويمكن لعقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ان يكون له دور كبير في تقوية الثقة فيما بين الدول وفي تعزيز الأمن . وتعتقد جمهورية بلغاريا الشعبية ان على الجمعية العامة للأمم المتحدة ان تتخذ هذا العام تدابير ملموسة لأعمال مبادرة الاتحاد السوفياتي هذه التي جاءت في الوقت المناسب .

ولا يمكن تصور تعزيز الأمن الدولي دون تصفية بؤر التوتر والصراع الحالية الموجودة في كثير من مناطق العالم . ومن ثم فمن الضروري بذل جهود اكبر لتحقيق تسوية سلمية للنزاع القائم في الشرق الأوسط ولمشكلة قبرص ولمسألة كوريا . ولا بد من سد السبل أمام قوى الامبريالية والرجعية التي تسعى الى خلق حالات نزاع عسكري جديدة في مناطق مختلفة من العالم ولا سيما في افريقيا .

ومما لا يقل أهمية عن ذلك مسألة تصفية رواسب الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى . وينبغي للأمم المتحدة ان تعزز مساعدتها لكفاح حركات التحرير الوطني في روديسيا الجنوبية وناميبيا وجنوب افريقيا ، وان تجعل هذه المساعدة اكثر فعالية . ومن المهم بصفة خاصة اتخاذ تدابير ترمي الى قمع مطامح جنوب افريقيا في الحصول على اسلحة نووية . فمن شأن حيابة النظام العنصرى في بريتوريا لهذه الاسلحة ان يشكل تهديدا حقيقيا ليس فحسب لأمن البلدان الافريقية بل وللسلم في العالم بأسره .

ان الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي يمس طائفة كبيرة من قضايا كفاح الشعوب من أجل تحقيق الأمن والسلم الوطيد . وستوفر مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة امكانية اجراء استعراض عام لسير تنفيذ الاعلان وستمكن من اتخاذ تدابير ملموسة ترمي الى تعزيز الأمن الدولي في العالم بأسره .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧]

ترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

سيدعم النجاح الكبير الجارى احرازه في الوقت الحالي في مجال الانفراج الدولي وتعزيز السلم والأمن . فمن المهم ان تتخذ النزعة الى الانفراج طابعا عالميا . ويمكن لكل دولة ان تقدم اسهاما ملموسا في تعزيز الانفراج باتخاذ تدابير لتنفيذ الصك الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا واتخاذ مبادرات حاسمة للحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . ويجب ان تأخذ هذه التدابير في الاعتبار المصالح ووجهات النظر المشروعة للدول الاخرى وان تساعد على خلق مناخ موات فسي العلاقات بين الدول وان تعزز مشاعر الصداقة والثقة فيما بين الشعوب .

وفي رأى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان الامم المتحدة تستطيع ان تقدم اسهاما جوهريا في تعزيز السلم والامن الدوليين وانماء التعاون العادل . ومما سيكون له أهمية عظيمة كبيرة في هذا الصدد عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية . وينبغي الشروع دون ابطاء في وضع مثل هذه المعاهدة في الامم المتحدة .

وتحتل مشكلة تفادى خطر الحرب النووية وكبح سباق التسلح مكانة مهمة بين المشاكل الرئيسية في الحياة الدولية المعاصرة . وتلاحظ جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان هناك محاولات جرت في الآونة الاخيرة في عدد من البلدان الغربية لبدء جولة جديدة في سباق التسلح . فانطلاقا من حجة مختلفة بوجود " تهديد سوفياتي " تتبع القوى المؤثرة في الغرب نهجا عدوانيا في السياسة الدولية وتنادى باستحداث انواع ونظم جديدة من الاسلحة ، اكثر تدميرا وخطرا حتى من مثيلاتها الموجودة حاليا . وان لم يلق هذا النهج ما هو جدير به من الرفض - وهو ما يجب ان يتم أيضا في الامم المتحدة - فان خطر الحرب سيتزايد من جديد . وفي رأى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية انه اذا ما اريد تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ، فانه سيكون من الضروري بذل مزيد من الجهود الكبيرة لتحقيق نزع السلاح واستخدام جميع المحافل لهذا الغرض - بما فيها الامم المتحدة والمؤتمرات الدولية الخاصة والمفاوضات الثنائية والحركات الجماهيرية الواسعة النطاق .

وتعتمد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بصفة خاصة ، ان تساعد تماما في ضمان نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي تعتبرها مرحلة انتقالية فسي سبيل عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

ويتوقف تعزيز الأمن الدولي كذلك على ازالة يؤثر التوتر الدولي الحالية . وتولي جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفي لجنة مناهضة الفصل العنصري ، اهتماما كبيرا للحالة في الشرق الأوسط وفي الجنوب الافريقي . وقد نادى دوما بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ، واستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي ، بما في ذلك حقه في انشاء دولة خاصة به ، واحترام حق جميع الدول والشعوب في الشرق الأوسط في وجود مستقل وآمن . اما عن نظام الفصل العنصري المخزى ، فان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تشعر ان من الضروري وقف هذه السياسة وفقا تاما في جمهورية جنوب افريقيا واتخاذ اقصى التدابير ضد نظام جنوب افريقيا . ويحظى كفاح شعبي زيمبابوي وناميبيا والسكان الاصليين في جنوب افريقيا من اجل الحصول على

حقوقهم المشروعة ، بالتأييد التام من قبل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . وأى محاولات لاطالة امد القمع الاستعماري والعنصري تحت أى قناع مهما كان هي محاولات مقضي عليها بالفشل .

وفي الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، تم اتخاذ قرارين في غضون مناقشة مسألة تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي . كان اولهما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ويؤكد اتخاذ هذا القرار ان المحاولات الرامية الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول تعتبرها اغلبية الدول الاعضاء في الامم المتحدة بحق تهديدا لأمن الشعوب . واثبت الوقت الذي مضى منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣١ / ٩١ صحة هذا الحكم . وقد حدثت محاولات للتدخل الاستعماري في الشؤون الداخلية في افريقيا وفي قارات اخرى . وقد حدثت كلها تحت شعيرات وحجج مختلفة ، غير ان هدفها كان يكمن في ايقاف عملية الانفراج وعكس مسارها ، وتقويض استقلال الدول ، وقمع التغيرات الاجتماعية التي تحدث في العالم ، وسحق قوى الديمقراطية والتحرير الوطني.

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعارض بشدة كافة الانتهاكات التي تحدث لأحد المبادئ الاساسية التي تحكم العلاقات فيما بين الدول ، ألا وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية . وفي رأى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان قيام الأمم المتحدة بأطراد باعادة تأكيد اهمية الالتزام بهذا المبدأ واتخاذ موقف صارم ازاء من ينتهكونه يعد طريقة من طرق تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي . ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، التي يستعد شعبها هذا العام للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لثورة اكتوبر الاشتراكية العمالية والذكرى السنوية الستين لارساء الحكم السوفياتي في اوكرانيا ، تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد عزمها على المضي قدما مع بقية الشعوب على طريق التقدم الاجتماعي المفضي الى سلم دائم ومستقبل مشرق لجميع الشعوب .

الفلسطين

[الأصل : بالانكليزية]

[٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧]

تواصل حكومة جمهورية الفلبين تأييد الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي . وتلتزم الفلبين ، في تنفيذ هذا الاعلان ، بالمبادئ المجسمة في ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين .

وقد اشتركت الفلبين ، منذ تقريرها السابق ، في اصدار الوثائق التالية المتصلة بهذه المسألة ، والمرفقة نسخ منها :

(أ) بلاغ مشترك عن اقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية الفلبين وجمهورية غابون (مانिला ، ١٢ تموز / يولييه ١٩٧٦) ؛

(ب) بلاغ مشترك صادر بمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها الى اليابان فخامة السيد
فرديناند أ. ماركوس ، رئيس جمهورية الفلبين ، والسيدة ليميلدا رومالديز ماركوس (طوكيو — ،
٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧) ؛

(ج) بلاغ مشترك عن اقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية الفلبين والجمهورية العربية
اليمنية (مانبلا ، ٤ أيار / مايو ١٩٧٧) .

الضميمة ١

بلاغ مشترك عن اقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية
الفلبين وجمهورية غابون

(مانيل ، ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٦)

١ - بناءً على دعوة من الرئيس فرديناند أ . ماركوس والسيدة إيميلدا ر . ماركوس ، قام الرئيس الحاج عمر بونغو ، رئيس غابون والسيدة قرينته بزيارة رسمية الى جمهورية الفلبين في الفترة من ٨ الى ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٦ .

٢ - وكان برفقة الرئيس بونغو سعادة السيد أوكومبا دوكواتسيغ ، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون ، والسيدة قرينته ؛ وسعادة السيد جورج راويري ، وزير الدولة ووزير النقل والطيران المدني والأسطول التجارى ومكتب سكك حديد عموم غابون ، والسيدة قرينته ؛ وسعادة السيد إيميل كاسا مابسي ، وزير الدولة وسفير جمهورية غابون في بروكسل ؛ وسعادة السيد جواشيم بالارد ، سفير جمهورية غابون في جمهورية الفلبين .

٣ - وأعرب الرئيس ماركوس ، في ملاحظاته الترحيبية ، عن اعتقاده بأن اقامة علاقات دبلوماسية بين الفلبين وجمهورية غابون من شأنها بدء عهد من التعاون الوفيد ، على نحو تبادلي ، بين البلدين . ولا حظ مع الارتياح بوجه خاص ان جمهورية غابون هي اول بلد افريقي جنوب الصحراء الكبرى يقيم سفارة مقيمة في الفلبين .

٤ - وأعرب الرئيس بونغو ، في رده ، عن ارتياحه لاقامة علاقات مباشرة ، على هذا النحو ، بين الفلبين وافريقيا ، وكرر الاعراب عن اعتقاده بأن غابون والفلبين ستواصلان بذل الجهود على المسرح الدولي لتحقيق مثلهما المشتركة .

٥ - وقام الرئيسان ، في جو من الصداقة والمودة ، بتبادل الآراء بشأن مختلف المواضيع ذات الأهمية المشتركة . ووافقا على مواصلة التعاون بشأن القضايا التي تمس العالم الثالث ، وكذلك بلديهما ، في الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية . وكررا الاعراب عن تقديهما الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فأكدوا أهمية تعزيز المنظمة العالمية لجعلها أداة أفضل لحفظ السلم والأمن العالميين .

٦ - وأكد الرئيسان من جديد التزامهما بأهداف مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، كما هي مجسمة في اعلان مانيل (١) ، وكررا الاعراب عن تأييدهما الثابت لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد يرتكز على الانصاف والعدل .

(١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.76.II.D.10 ، المرفق الخامس .

٧ - ونظرا للتوترات الجديدة الناجمة عن تجدد اوجه المنافسة فيما بين الدول الكبرى في كثير من اجزاء العالم ، اتفق الرئيسان على ان موقف عدم الانحياز هو نهج واقعي بالنسبة للدول متوسطة الحجم ، مثل الفلبين وغابون ، في علاقاتها الدولية . وفي هذا الصدد ، أعرب الرئيس ماركوس ، عن رغبة الفلبين في السعي الى نيل العضوية الكاملة في مجموعة بلدان عدم الانحياز . ووعده الرئيس بونغو بتأييد طلب الفلبين .

٨ - وأعرب الرئيس بونغو والرئيس ماركوس عن ارتياحهما لدور المنظمات الاقليمية في تعزيز التقدير الاقتصادي والاستقرار السياسي ، وهو الدور المتزايد الأهمية . وشرح الرئيس ماركوس أهداف الدول الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا فيما يتعلق بتحويل منطقتهم الى منطقة سلم وحرية وحياد . ولا حظ الرئيس بونغو ، بدوره ، مع الارتياح ان هذه الأهداف قريبة من الأهداف التي تسعى اليها تحقيقها الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي والاقتصادى لافريقيا الوسطى .

٩ - وأكد الرئيسان من جديد معارضتهما الشديدة للعنصرية ولجميع أشكال التمييز القائمة على اللون . وكررا الاعراب عن اقتناعهما الراسخ بأن العنصرية في جميع مظاهرها هي انتهاك جسيم للحريات الأساسية للانسان ، وكذلك هي مصدر من مصادر الفساد التي تهدد الاستقرار السياسي وتعوق المشاركة الفعالة لقطاعات عريضة من سكان العالم في التنمية الاقتصادية العامة . واتفقا على التعاون الوثيق في اتخاذ تدابير من شأنها القضاء على التمييز العنصرى حيثما يمكن حدوثه .

١٠ - وأعرب الرئيس بونغو للرئيس ماركوس عن قلق البلدان الاسلامية فيما يتعلق بحالة المسلمين في الفلبين .

وقدم الرئيس ماركوس شرحا شاملا لحالة المسلمين في الفلبين وقام بتحليل التحسينات التي تم ادخالها من اجل رفاههم العام في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وكرر الرئيس بونغو القول بأن هذه المسألة هي مشكلة داخلية للفلبين وتدخل ضمن السيادة الكاملة لجمهورية الفلبين .

ووجه الرئيس بونغو الشكر الى الرئيس ماركوس عن المعلومات التي قدمها فيما يتعلق بما اتخذته حكومة الفلبين من تدابير وسياسات وأبدى للرئيس ماركوس ارتياحه لهذه المعلومات .

ووعده الرئيس بونغو بوجه خاص ان يقدم هذه المعلومات الى رؤساء دول أو حكومات العالم الاسلامي والى الأمانة العامة للمؤتمر الاسلامي .

وأعرب الرئيس ماركوس ، بدوره ، عن امله في ان تتمكن الفلبين من استضافة اجتماع لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامي . كما قام بابلاغ الرئيس بونغو أيضا بقراره بانشاء وظيفة جديدة هي وظيفة مساعد الوزير للشؤون الاسلامية في وزارة الشؤون الخارجية ، يرأسها مسلم فلبيني .

١١ - وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية ، أعلن الرئيس ماركوس قراره باقامة سفارة لجمهورية الفلبين في غابون ، يكون مقرها في ليبرفيل ، وعين لهذا المنصب السفير مونيكور . فيسينتو .

وأعرب الزعيمان ، بعد مناقشة مستفيضة بشأن العلاقات الثنائية ، عن رأى مفاده انه سيكون من شأن التعاون بين البلدين ، القائم على مبادئ المساواة والعدل والمصلحة المتبادلة ان يسهم اسهاما هاما في التقدم والتنمية الوطنيين لكل منهما . وقد اتفقا ، تحقيقا لهذه الغاية ، على ان يبدأ بأسرع ما يمكن في القيام بجهود تعاونية بناءة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والتكنولوجية . كما أعربا أيضا عن اعتقادهما بأن درجة اكبر من التفاهم والصدقة بين شعبيهما ستنشأ عن طريق اتباع مختلف المساعي التعاونية .

١٢ - وناقش الرئيسان المنتجات التصديرية للبلدين التي يمكن تبادلها تحقيقا للمنفعة المتبادلة . وأعرب الرئيس ماركوس عن اهتمامه بامكانية شراء نفط ومنغنيز وكاكاو ومنتجات أخرى من منتجات غابون التصديرية . وأشار الرئيس بونغو من جانبه الى امكانية استيراد بعض مصنوعات الفلبين للافادة من المساعدة التقنية الفلبينية في بعض الميادين ولضمان اشتراك الفلبين في جهود غابون من اجل تمويل مقوماتها الهيكلية وتجهيزاتها ، وكذلك بناء بعض المصانع التي تحتاج اليها . واتفقا أيضا على ان بلديهما سيسعيان الى تحقيق توازن في هذه المبادلات التجارية .

واتفق الرئيسان على انه بدلا من الاعراب عن مجرد النوايا الطيبة ، فانه ينبغي ان يقوموا بوضع الأساس لتعاون ملموس ومثمر .

وفيما يتعلق بالنفط واحتياجات الفلبين من هذا المنتج ، تقرر ان تتوجه بعثة فلبينية الى غابون لتبحث مع الحكومة الغابونية امكانية تقديم ضمان لجمهورية الفلبين بالحصول على مليون طن من النفط الغابوني .

وفيما يتعلق بالكاكاو والمنغنيز ، فانه سيجرى تحديد احتياجات جمهورية الفلبين وستقوم البعثة التي ستزور غابون بدراسة امكانية تلبية هذه الاحتياجات من جانب غابون .

١٣ - وقرر رئيسا الدولتين تشجيع تكوين مشاريع غابونية فلبينية مشتركة على نطاق صغير ونطاق متوسط . وفي البداية ، ستجرى دراسة المشاريع التالية .

(أ) مصنع للأحذية ؛

(ب) مصنع للمنسوجات والملابس ؛

(ج) مصنع للأثاث ؛

(د) مصنع لتجهيز الكاكاو .

وفيما يتعلق بتمويل المقومات الهيكلية الغابونية وتجهيزاتها ، أبدى الرئيس ماركوس اهتماما خاصا بالاحتياجات التي أعرب عنها الرئيس بونغو .

أما فيما يتعلق بمشاريع المقومات الهيكلية الكبيرة ، فقد اتفق رئيسا الدولتين على ان تقوم البعثة التقنية الفلبينية التي ستوجه قريبا الى ليبرفيل بدراسة هذه المشاريع بالتفصيل مع مختلف الدوائر في غابون .

واتفق الرئيسان على فائدة التمويل لتنمية تجارتهما ولتمكين المؤسسات الفلسطينية من الاشتراك في تنفيذ بعض مشاريع التشييد الغابونية ، مثل المستشفيات والمباني .

١٤ - وأشارت جمهورية الفلبين الى موافقتها على قيام غابون بتعيين تقنيين فلبينيين في ميادين الصحة والزراعة والأشغال العامة والتعليم . وستقوم بعثات خاصة تابعة للحكومتين بالتوجه الى كل من البلدين لوضع معايير التوظيف .

١٥ - ووقع الرئيس ماركوس والرئيس بونفو اتفاقا عاما للتعاون . وأعرب الرئيسان في نهاية محادثتهما عن ارتياحهما لما قاما به من تبادل للآراء . وأكدوا على ان اشمية اجتماعهما لا تكمن فقط في تأكيدهما من جديد للعلاقات الودية القائمة بين جمهورية غابون وجمهورية الفلبين ، بل تكمن أيضا في اظهار الوحدة المتنامية فيما بين البلدان الآسيوية والافريقية .

١٦ - وأعرب الرئيس بونفو عن تقديره العميق لحسن الضيافة التي لقيها هو والسيدة قرينته والمجموعة المرافقة له من جانب الرئيس ماركوس والسيدة قرينته ، وللحرارة والصداقة التي استقبلهم بهما الشعب الفلبيني ، وبصورة خاصة سكان مانيلا .

عن جمهورية غابون

عن جمهورية الفلبين

(توقيع) الحاج عمر بونفو
الرئيس

(توقيع) فرديناند أ . ماركوس
الرئيس

الضميمة ٢

بلاغ مشترك صادر بمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها الى اليابان
فخامة السيد فرديناند أ. ماركوس ، رئيس جمهورية الفلبين ،
والسيدة إيميلدا رومالديز ماركوس
(٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧ ، طوكيو)

- ١ - في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧ ، قام فخامة السيد فرديناند أ. ماركوس ، رئيس جمهورية الفلبين ، والسيدة إيميلدا رومالديز ماركوس بزيارة رسمية الى اليابان . وكان برفقتهما سعادة السيد كارلوس ب. رومولو ، وزير الشؤون الخارجية ، وغيره من المسؤولين الحكوميين .
 - ٢ - وقام الرئيس ماركوس والسيدة قرينته بزيارة جلالة الامبراطور وجلالة الامبراطورة في ٢٥ نيسان / ابريل .
 - ٣ - وفي يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان / ابريل ، قام الرئيس وسعادة السيد تاكيو فوكودا ، رئيس وزراء اليابان ، بتبادل الآراء بشأن مجموعة واسعة النطاق من المواضيع ذات الأهمية المشتركة تشمل الشؤون الدولية والاقليمية ومختلف المسائل ذات الأهمية الثنائية . وقد جرت هذه المحادثات بين الزعيمين في جو من المودة والصداقة ، وحضرها من الجانب الفلبيني قرينة الرئيس ماركوس ووزير الشؤون الخارجية رومولو ، ومن الجانب الياباني وزير الشؤون الخارجية سعادة السيد ليشتيرو هاتوياما وكبير أمناء الحكومة سعادة السيد سوناو سونودا .
 - ٤ - وقد أكد الرئيس ورئيس الوزراء من جديد ، خلال مباحثاتهم ، تسليمهما معا بأن جميع البلدان مترابطة في عالم اليوم ، وأكدوا على أهمية التعاون العالمي في العمل من اجل تحقيق الهدف المشترك المتعلق بالسلم والرخاء العالميين . وأكد الزعيمان من جديد ان السلم والاستقرار في آسيا والرخاء في المنطقة هي أمور ذات أهمية قصوى لحفظ السلم العالمي . وأعربا عن تصميم حكومتيهما على التعاون في الجهود البناءة الرامية الى تحقيق هذا الهدف المشترك .
 - ٥ - وأشار الرئيس ورئيس الوزراء الى ما تقوم به الأمم المتحدة من دور هام في حفظ السلم العالمي وتعزيز التعاون الدولي ، فأكدوا من جديد أهمية مواصلة التعاون بين الحكومتين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى .
 - ٦ - وأكد الرئيس ورئيس الوزراء ان ايجاد حلول للمشاكل القائمة في العلاقات بين الشمال والجنوب هو أمر ذو أهمية حيوية للمجتمع الدولي .
- وأعرب الزعيمان عن تصميم حكومتيهما على بذل كل جهد لتعزيز اجراء حوار بناء بين الشمال والجنوب . وأعرب رئيس الوزراء عن تقديره للدور الهام الذي تقوم به الفلبين في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي المحافل الدولية الأخرى ، وشرح الرئيس في هذا الصدد جهود الفلبين فيما

يتعلق بكسب تأييد لانشاء الصندوق المشترك . كما أعرب رئيس الوزراء أيضا عن النية في قيام اليابان جديا ، في تعاون وثيق مع البلدان الأخرى ، بالسعي الى اتخاذ تدابير فعالة وعملية في مجالات مثل التجارة والسلع الأساسية ، وان اليابان ستسعى الى الاضطلاع بالتنفيذ المضطرب لتلك التدابير التي تم التوصل بشأنها الى اتفاقات دولية .

وأكد الزعيم ان هناك حاجة لزيادة التعاون الدولي بغية تحقيق اوضاع مستقرة في التجارة الدولية في السلع الأساسية ذات الأهمية وخاصة بالنسبة للبلدان النامية ، بما في ذلك تجنب التقلبات المفردة في الأسعار ، وذلك بمستويات مجزية وعادلة للمنتجين ومنصفة للمستهلكين ، وبذلك تتم المساعدة في تحقيق استقرار حصيللة صادرات البلدان النامية .

وذكر رئيس الوزراء بأن حكومة اليابان ستواصل بذل الجهود من اجل توسيع نطاق مساعدتها الانمائية الرسمية للبلدان النامية وتحسين هذه المساعدة . وأعرب الرئيس عن تقديره لهذه التدابير .

٧ - وأشار الزعيم الى اعلان طوكيو لوزراء الدول الأعضاء في مجموعة " غات " (٢) ، واتفقا على ان مواصلة توسيع نطاق التجارة العالمية وتخفيض قيودها ينبغي ان تتحقق عن طريق تدابير شتى ، بما في ذلك ازالة ما يعترض التجارة من عقبات وتحسين الاطار الدولي لادارة التجارة الدولية .

٨ - وقد أكد رئيس الوزراء للرئيس ان احد دعائم السياسة الخارجية لليابان يتمثل في تعزيز العلاقات مع البلدان الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا . وفي هذا الصدد ، أكد من جديد استعداد حكومة اليابان للتعاون فيما يتعلق بمساندة جهود الرابطة (٣) الرامية الى تعزيز الاعتماد على النفس والقدرة على المرونة وطنيا واقليميا . وأعرب الرئيس ورئيس الوزراء عن ارتياحهما لاضفاء الطابع الرسمي على منتدى اليابان - رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا ، ومن شأن ذلك أن يؤدي الى تقوية العلاقات بين الرابطة واليابان على أسس مفيدة على نحو تبادلي . وتحدث الرئيس باسم الفلبين بوصفها عضوا في الرابطة فشكر رئيس الوزراء على موقف اليابان الايجابي تجاه التعاون الصناعي الاقليمي لبلدان الرابطة .

وذكر رئيس الوزراء ، وهو يرحب باستعداد بلدان الرابطة لتنمية علاقات مثرة وتعاون مفيد بشكل تبادلي مع البلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا ، ان من شأن هذا ان يساهم في تحقيق السلم والاستقرار والتنمية في جنوب شرقي آسيا ككل .

٩ - وسلم الرئيس ورئيس الوزراء بأن الجوار الجغرافي لبلديهما والطابع التكاملي لاقتصاداتهما يتطلبان قيام علاقات أوثق بين الفلبين واليابان تركز على المساواة والمنفعة المتبادلة .

١٠ - ونظر رئيسا الحكومتين مع الارتياح الى ما ينمو بين البلدين من تآزر وتعاون وثيقين في مجال الأعمال ، وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة ، على نحو ما يتجلى في الزيادات التي يمكن ادراكها

(٢) الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، الوثائق الأساسية ، الملحق ٢٠ ،

الصفحة ١٩ .

(٣) رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا .

في مجال تدفق الاستثمارات اليابانية الخاصة المباشرة الى المشاريع الصناعية الفلبينية خلال تلك الفترة . وأعربا عن املهما في ان يستمر هذا الاتجاه عن طريق التعاون المتبادل مع المراعاة المناسبة لمجالات الأولوية التي اوضحتها حكومة الفلبين .

وأعرب الرئيس ايضا عن امله في ان يجرى القيام بهذه الاستثمارات بطريقة من شأنها زيادة تجهيز المواد الخام الأساسية وتدفق التكنولوجيا المناسبة بشروط وأوضاع مناسبة .

١١ - واشترك الزعيمان في الرأي القائل بأنه من اجل زيادة تطوير علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين ، فانه لا غنى عن المحافظة على علاقاتهما الاقتصادية وتعزيز هذه العلاقات على أساس دائم . وبناءً على ذلك ، اتفق الرئيس ورئيس الوزراء على ان تستأنف الحكومتان المفاوضات بشأن معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة . واتفقا أيضا على ان تقوم الحكومتان بعقد المفاوضات القادمة في حزيران / يونيه ١٩٧٧ .

ووافق الرئيس ورئيس الوزراء كذلك على استئناف المفاوضات المتعلقة بعقد اتفاقية ضريبية — تعزيزا للعلاقات الاقتصادية بين البلدين .

١٢ - ولا حظ الرئيس ورئيس الوزراء مع الارتياح النمو المطرد والكبير بين البلدين .

وبالنظر الى آخر اتجاه في هذه التجارة ، سلم الزعيمان بأهمية استيراد منتجات من الفلبين تفي باحتياجات الاستيراد في اليابان .

١٣ - وقد اعجب رئيس الوزراء اعجابا كبيرا بتقدم " المجتمع الجديد " في الفلبين في مجال توطيد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

١٤ - وأعرب الرئيس ورئيس الوزراء عن ارتياحهما لقيام البلدين بتوسيع نطاق علاقاتهما الودية ، واتفقا على زيادة تعزيز الروابط الوثيقة بين الفلبين واليابان .

وأعرب الرئيس عن تقديره للتعاون الذي تقدمه اليابان في صورة مساعدة اقتصادية وتقنية هامة للفلبين ، وخاصة بناءً الطريق العام المسمى طريق الصداقة الفلبيني الياباني .

وناقش الزعيمان طرق ووسائل زيادة توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين بلديهما ، وأعرب رئيس الوزراء عن استعداد حكومة اليابان لمواصلة تعاونها من اجل تقدم ورخاء الفلبين .

ولا حظ الزعيمان مع الارتياح انه قد تم في تموز / يوليه ١٩٧٦ انتهاء اليابان من دفع تعويضات الى الفلبين .

١٥ - وناقش الرئيس ورئيس الوزراء التدابير الممكنة للتعاون في زيادة وتنمية وتعمير الزراعة ومصائد الأسماك في الفلبين ، وفي المحافظة على أحراج الفلبين .

١٦ - وقام الرئيس باعلام رئيس الوزراء عن عدة مشاريع صناعية واسعة النطاق سيجرى تشييدها في الفلبين لوضع أسس النمو الصناعي المقبل ، ودعا الى تعاون اليابان تقنيا وماليا في تحقيق هذه المشاريع . وذكر رئيس الوزراء ان اليابان ستدرس دعوة الرئيس دراسة دقيقة .

- ١٧ - وسلم الزعيمين بأن التعاون في مجال السياحة من شأنه ان يعزز هذه الصناعة في كلا البلدين .
واتفقا على تشجيع الجهود المشتركة في مجال تنمية امكانيات السياحة في الفلبين تنمية كاملة .
- ١٨ - واتفق الرئيس ورئيس الوزراء على ان من المرغوب فيه اجرا تبادلا غير رسمي للآراء ، على مستوىات مناسبة ، بشأن القضايا السياسية والاقتصادية ذات الأهمية المشتركة والتي تتضمن المسائل الدولية والاقليمية والثنائية .
- ١٩ - ولاحظ الزعيمان مع الارتياح ان المبادلات الثقافية تلعب دورا هاما في تعزيز التفاهم المتبادل بين الشعبين الفلبيني والياباني . وأكدوا من جديد عزمهما على مواصلة مساعيهم لزيادة الاتصالات ومضاعفة المبادلات بين الشعبين في جميع الميادين .
- ٢٠ - وأعرب الرئيس ورئيس الوزراء عن ارتياحهما العميق لأن زيارة الرئيس الى اليابان قد اسهمت اسهاما كبيرا في تعزيز التفاهم المتبادل والعلاقات الودية بين الفلبين واليابان .
- ٢١ - وأعرب الرئيس ماركوس عن عميق امتنانه لحسن الضيافة والاستقبال الكريم اللذين لقيهما هو والسيدة قرينته والمجموعة المرافقة له من جانب حكومة اليابان والشعب الياباني . ووجه الرئيس الدعوة الى رئيس الوزراء لزيارة الفلبين في موعد ملائم . وقبل رئيس الوزراء الدعوة مع التفدير العميق .

(توقيع) ف . أ . ماركوس

رئيس جمهورية الفلبين

(توقيع) تاكيو فوكودا

رئيس وزراء اليابان

الضميمة ٣

بلاغ مشترك عن اقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية
الفلبين والجمهورية العربية اليمنية
(مانيلا ، ٤ أيار/مايو ١٩٧٧)

وافقت حكومة جمهورية الفلبين وحكومة الجمهورية العربية اليمنية اعتبارا من اليوم على اقامة
علاقات دبلوماسية على مستوى السفارة .

وفي هذا الصدد ، استرشدت الحكومتان بالرغبة في انماء العلاقات الودية وفقا لميثاق الأمم
المتحدة ، ومبادئ التعايش السلمي ، والاحترام المتبادل لسيادة كل منهما وسلامتهما الاقليمية ،
والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الجانبين .

يتم اعلان هذا الاتفاق في وقت واحد في مانيلا وصنعاء في ٤ أيار/مايو ١٩٧٧ .
وسيجري ، من خلال الطرق الدبلوماسية ، ترتيب موعد تبادل السفراء المعتمدين بشكـل
متبادل .

حرر في مانيلا في ٤ أيار/مايو ١٩٧٧ في نسختين أصليتين باللغة الانكليزية .

عن حكومة الجمهورية العربية اليمنية

عن حكومة جمهورية الفلبين

(توقيع) عبد محمد عثمان
السفير المفوض فوق العادة

(توقيع) كارلوس ب . رومولو
وزير الشؤون الخارجية

كندا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧]

ان كندا تؤيد الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، الذي اقرته الجمعية العامة بوصفه القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، وذلك بأغلبية ساحقة . وان تؤكد كندا من جديد رسميا ما لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من نفاذ عالمي وغير مشروط ، فانها ترى أن مراعاة جميع الدول لمبادئ الميثاق دون استثناء والافادة من القدرات الثامنة لخطوة الأمم المتحدة في تسوية المنازعات تسوية سلمية سيكون من شأنهما ان يسهما بشكل هام في تعزيز الأمن الدولي . كما ان تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي اكبر من شأنه ان يساعد في هذه العملية كذلك . وما زال هذا هو رأى كندا .

بيد ان حكومتنا تشك في ان تسهم المناقشة السنوية في الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في تعزيز السلم والأمن الدوليين . وتفضل كندا ان تجرى ، على نحو اساسي ، معالجة المسائل الخاصة التي تمس الأمن الدولي تحت البنود ذات الصلة من جدول اعمال الجمعية العامة وفسي المحافل المختصة ، مع مراعاة احكام قرار الجمعية العامة ٢٧٣٤ (د - ٢٥) .

الكويت

[الأصل : بالانكليزية]

[٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧]

تشير الكويت الى المذكرات السابقة التي دأبت على ارسالها الى الأمين العام سنويا وتكرار فيها تقيدتها الثابت بالاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي .

وبالإضافة الى رسائل الكويت السابقة فيما يتعلق بمسألة تنذر بخطر وبيل على قضية السلم والأمن الدوليين ، فانها تعتقد ان سياسة اسرائيل المتعلقة بانشاء مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة للأردن تستهدف خلق امر واقع عن طريق تغيير التركيب السكاني للمنطقة وتغيير مركزها القانوني . وتمثل هذه السياسة ايضا انتهاكا صارخا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مشاكل الشرق الأوسط . كما ان البيانات المتكررة لرئيس وزراء اسرائيل التي تصف الضفة الغربية المحتلة للأردن بأنها "أراض محررة" هي دليل واضح على نية اسرائيل في ضم هذه الأراضي التي تشكل جزءا متما للوطن الفلسطيني .

وتعتقد حكومة الكويت ان انشاء مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة للأردن يعرض قضية السلم والأمن الدوليين لتهديد خطير ويعوق الجهود الرامية الى تسوية القضية الفلسطينية بوسائل سلمية .